

مقدمة

تشهد السياسة التعليمية في الوقت الراهن حركات تغيير وتطوير شاملة تتناول جميع جوانب العملية التعليمية، وذلك في ضوء كونها منظومة تربوية متكاملة ومتفاعلة لتحقيق التطوير في شتي عناصرها المختلفة وفي جميع جوانب العملية التعليمية، هذا وبؤكد خبراء التربية على شمولية عمليات التغيير والتطوير مختلف عناصر المنظومة التعليمية في وقت واحد.

ويعتبر الإشراف التربوي أحد آليات ضمان تنفيذ المهام الوظيفية والأكاديمية داخل المدرسة، مما دعى العديد من الخبراء التربويين إلى التأكيد على الصلة الوثيقة التي تربط المشرف التربوي بالمعلمين وبكافحة العاملين داخل المدرسة، لأنه دون تلك العلاقة لن يتمكن المشرف التربوي من التأكد من التزام كافة المعلمين والموظفين بتنفيذ كافة المهام المنوطة بهم، وكيف سيتم تحقيق التطور التربوي والأكاديمي للتعليم دون التركيز على المحرك الرئيسي لحركات التطوير، وهو الإشراف التربوي حيث أنه هو المحفز والباعث الدائم على تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية التربوية للمدارس.

لذا يلعب الإشراف التربوي دوراً كبيراً في إرشاد الأفراد إلى الطريق الصحيح عن طريق الأوامر والتعليمات الصادرة، ويتبين من ذلك أن عملية الإشراف أو التوجيه تقوم على ثلاثة نواحي أساسية هي إرشاد الأفراد العاملين، والاتصال بهم، وإدارة الأوامر، وتسعى عملية الإشراف التربوي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- توجيه الفرد نحو التخطيط الجيد.
- التوجيه نحو التنظيم.
- التوجيه نحو الظروف الجيدة.
- الاتصال والتواصل مع الأفراد العاملين.

ومع تقدم المجتمعات ازداد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وإعدادهم للحياة بالقدر الذي تسمح به قدراتهم وإمكانياتهم وذلك ببذل أقصى جهد للتغلب على المشكلات التي تواجههم ومساعدتهم - بقدر الإمكان - بإلحاهم بعمل شريف بدلاً من أن يصبحوا عالة على أسرهم ومجتمعهم، وتعد جمهورية مصر العربية من أسبق الدول العربية اهتماماً بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء المؤسسات الخاصة بهم، فأصدرت القوانين المنظمة للعمل داخل هذه المؤسسات، وأصدرت الدستور الدائم عام ١٩٧١ والذي أكد على إعطاء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الحق في التعليم من خلال المؤسسات الخاصة بهم، ولقد أدى الاهتمام بهذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى انتشار تلك المؤسسات في معظم محافظات الجمهورية حيث انتشرت في المراكز والقرى والنجوع.

وتبيّن من الدراسات السابقة أن هذه المؤسسات تعانى من قصور في الخدمات التي تؤدي بها، ومنها خدمات الإشراف التربوي التي لا تزال تعتمد على الطريقة القديمة والتقلدية التي لا تتعذر الزيارات الاستطلاعية والميدانية في الوقت الذي تتعدد فيه هذه المجالات في نظم الإشراف التربوي الحديث.

مشكلة الدراسة

تمثل قضية ذوي الاحتياجات الخاصة في أي مجتمع مشكلة كبرى، تعوق تقدم الأمة وتنميتها، حيث حظيت هذه الفئة بالاهتمام على المستويين المحلي والعالمي وذلك بعد صدور العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم حقوقهم، فقد كان لقضية الإعاقة نتائج نفسية واجتماعية، ولا تظهر تأثيراتها السلبية على الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة فقط ولكن تظهر في المجتمع ككل في صورة أحد معطيات التنمية.

وتمكن المشكلة في عدم وجود إشراف تربوي فعال، أو وجود مشرفين تربويين معدين إعداداً أكاديمياً للخدمة في مجال الإعاقة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث يسعون لتحقيق الأهداف المرجو تحقيقها من هذه المؤسسات، مع

تقصي بعض الاتجاهات المعاصرة والاستفادة منها في تطوير هذا النوع من الإشراف بما يتناسب مع البيئة المصرية ومتطلبات كل نوع من أنواع الإعاقة.

كما يعتمد الإشراف التربوي في هذه المؤسسات على المركزية في الإشراف وذلك لقلة عدد المشرفين المتخصصين في مجالات الإعاقة المختلفة، وقد فرض تعاظم جهاز الإشراف التربوي في تلك المؤسسات أن يكون في الصورة المثالبة والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، فقد أكدت بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع على افتقار هذه المؤسسات لنظام إشراف تربوي فعال، وأن عملية الإشراف لا تتم بمؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بالطريقة التربوية والمنهجية المناسبة لهذه الفئات، والمشرفون منتسبون من مراحل التعليم المختلفة دون أدنى خبرة، كما أن المشرفين غير معدين إعداداً أكاديمياً للخدمة في مجال الإعاقة، لذلك تسعى هذه الدراسة لإنشاء تصور مقترن لنظام إشراف تربوي فعال يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة.

وفي ضوء ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن الارتقاء بنظام الإشراف التربوي بمؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بمصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ١ - ما هي الأسس التي تقوم عليها عملية الإشراف التربوي؟
- ٢ - ما هي الفلسفة التي تقوم عليها مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة؟
- ٣ - ما هو واقع الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة بجمهورية مصر العربية؟
- ٤ - ما هي أهم الخبرات العالمية في مجال الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة؟

٥- ما هو التصور المقترن لتطوير نظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة؟

أهمية الدراسة

تبعد أهمية الدراسة من خلال اهتمام جميع الدول - المتقدمة والنامية - على حد سواء بالأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة ومن أهمية أن تكون تلك المؤسسات التي أنشئت من أجلهم على الشكل المأمول، والذي يخدمهم ويؤهلهم للصورة المثالية في حدود إمكاناتهم وقدراتهم بشكل يخدم المجتمع، وإيماناً من الدولة بقيمة مجالات الرعاية المختلفة (اجتماعياً - فسيأ - صحياً) لذوى الاحتياجات الخاصة فقد ضمنت ذلك نصوص سياستها التعليمية من خلال القوانين والقرارات والتشريعات التي تؤكد على حقهم الكامل في التعليم من خلال مؤسسات خاصة بهم، وقد ركزت الدراسة على أهمية وجود هذه المؤسسات على الوجه المنشود من تقديم خدمات ورعاية كاملة وتعليم وإتاحة الفرصة أمامهم للدراسة حتى يمكن الاستفادة بما تبقى لهم من حواس وتوظيفها بشكل يستفيد منه المجتمع وذلك في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

١. التعرف على واقع الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في جمهورية مصر العربية.
٢. التعرف على مبادئ الإشراف التربوي الفعال وتوضيح سبل الاستفادة منها في تعديل وتطوير نظم الإشراف التربوي المتاحة حالياً في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في جمهورية مصر العربية.
٣. الوقوف على خبرات بعض الدول المتقدمة في نظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة مثل أمريكا وإنجلترا وهولندا.

٤. التعرف على الظروف والملابسات المطلوبة لتفعيل نظم الإشراف التربوي في مصر وتحديد المتطلبات والعقبات التي يمكن إزالتها للوصول إلى المستوى المطلوب.

٥. التعرف على العديد من نماذج وأساليب الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في كل من إنجلترا وأمريكا وهولندا ويبحث إمكانية الاستفادة منها في تطوير نظم الإشراف في المؤسسات في مصر.

٦. وضع تصور مقترن لنظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في جمهورية مصر العربية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج المقارن لرصد واقع الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر، ذلك المنهج الذي يستخدم لمقارنة الإشراف التربوي بمدارس وفصول التربية الخاصة بمصر بالاتجاهات العالمية المعاصرة في مجالات وأساليب الإشراف التربوي ومدى الاستفادة منها في وضع نموذج مقترن لنظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة بما يتناسب مع البيئة المصرية.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على المقابلات الشخصية مع بعض المعلمين والقائمين على عملية الإشراف في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة ومع المشرفين وذلك لبيان طبيعة عملية الإشراف التربوي من وجهة نظرهم والمشاكل التي تعوقهم.

حدود الدراسة:

تتضمن حدود الدراسة ما يلى :

- الح الموضوعي

دراسة لواقع نظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر ودول المقارنة ومعرفة المشاكل التي يتعرض لها والإيجابيات والسلبيات الموجودة بها مع وضع نموذج مقترن لنظام الإشراف التربوي.

- الح البشري

سوف يقتصر الحد البشري على ما يلي:

- القائمين على عملية الإشراف التربوي داخل المؤسسات.
- معلمي الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة.
- مدربى مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة.

- الح الزمني

ويتمثل في زمن إجراء الدراسة.

مصطلحات الدراسة

- الإشراف التربوي
- مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة
- الإشراف التربوي في مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة

نتائج وتوصيات الدراسة

- نتائج متعلقة بمظاهر الاهتمام بال التربية الخاصة في مصر حيث اهتمت مصر بنظم التربية الخاصة وتعليم ورعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وتمثل فيما يلي:
- اقتصرت جميع التشريعات والقوانين على فئات الإعاقة الثلاثة (الإعاقة البصرية، الإعاقة السمعية، الإعاقة العقلية).
- إغفال هذه التشريعات أهمية الرعاية الصحية الخاصة التي يتطلبها الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

- لم تحدد هذه التشريعات مفهوماً واضحاً للإشراف التربوي، أو الأهداف الأساسية للإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأساليب المتبعة.
- عدم وجود قواعد أو معايير ثابتة لتقدير العاملين في مجال التربية الخاصة.
- عدم وجود الانسجام والتوافق في الخدمات والجهات التي ترعى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وعدم وجود تنسيق بين الأدوار والمهام الموكلة لكل وزارة من الوزارات.
- نتائج متعلقة بالإدارة في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر وتمثلت في:
 - المركزية في الإدارة والإشراف التربوي على العاملين في مجال التربية الخاصة.
 - احتفاظ الهيكل التنظيمي لإدارة التربية الخاصة بالشكل التقليدي.
 - افتقار مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة للوسائل والمعينات التعليمية ذات التقنيات الحديثة.
 - عدم وجود مناهج تعليمية خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب وقدرات وإمكانيات كل معاقد.
 - عدم تتناسب الأبنية التعليمية وذوي الاحتياجات الخاصة كماً، فهي قليلة وغير كافية بالنسبة للأعداد المتزايدة لذوي الاحتياجات الخاصة.
 - عدم توافر أسس وقواعد تعليمية وتأهيلية وصحية وغيرها لصفوف التربية الخاصة.
 - وجود عزلة بين الإدارة المدرسية والمجتمع الخارجي.
- نتائج متعلقة بمعلم ذوي الاحتياجات الخاصة وتمثل في:
 - لا يوجد داخل كليات التربية علي سبيل المثال أقسام خاصة لإعداد معلم التربية الخاصة.

- قصر فترة إعداد معلمي التربية الخاصة عام دراسي ٨ شهور فقط.
- مازالت أساليب الإعداد تمارس بالطرق التقليدية التي لا تتماشي مع المستجدات التكنولوجية في مجال التربية الخاصة.
- معظم الدورات التي يتم تقديمها إلى المعلمين قصيرة المدى أو متوسطة المدى.
- الشعور بتدني المكانة الاجتماعية، مع قلة المردود المادي والحوافز المعنوية.
- قلة إطلاعه على طرق التقويم المتعلقة بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- كثرة الأعباء الملقاة عليهم إذ أنهم يعملون أثناء اليوم الدراسي وبعده، إلى جانب عملهم بالقسم الداخلي.

٤- نتائج متعلقة بالإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة

- هناك قصوراً في عدد المشرفين بالمقارنة بحجم المسؤوليات والاختصاصات الملقاة عليهم.
- معظم المشرفين التربويين غير مؤهلين في العمل في مجال الإشراف التربوي في التربية الخاصة.
- كثرة عدد المعلمين الذين يشرف عليهم المشرف الواحد، وكثرة الأعباء الوظيفية.
- قلة الإمكانيات المادية التي تعين المشرف علي استخدام أساليب الإشراف المختلفة.
- تركيز المشرف في زيارته للفصل علي الطرق التقليدية من تقدير عن المنهج والدفتر دون الاهتمام بالممارسات الإشرافية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحكم عملية تقويم المشرف للعاملين في مجال التربية الخاصة وتأثيرها بذاته المشرف التربوي.
- عدم وجود برامج تدريبية لإعداد المشرفين التربويين الجدد بإدارة التربية الخاصة.
- عدم وجود بطاقات تراكمية للمعلمين يستفيد منها المشرف الجديد.
- عدم الالتزام بتحديد المسؤوليات لكل من المشرف ومدير المؤسسة.

- نتائج متعلقة بأساليب الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة
 - تمسك القائمين بالإشراف بالأساليب التقليدية التي تحصر في عمليات التفتيش وتصيد الأخطاء.
 - يعتمد المشرف في تقويمه للمعلم علي زيارته له مرتين فقط خلال العام الدراسي وهذا لا يكفي للتقويم.
 - نتائج متعلقة ب مجالات الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة
 - تركيز المشرف التربوي في المقام الأول على العمليات المتعلقة بالطالب، ثم بطرق التدريس.
 - إغفال بعض المجالات الأخرى مثل أهمية الأنشطة التربوية داخل الصف الدراسي وخارجها.
 - عدم الاهتمام بمجال البيئة المحلية وأهميتها في مجال تعليم وتربية الطالب ذوي الاحتياجات الخاصة واندماجهم في مجتمعهم.
- ثانياً: تصور مقترن لنظام الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة:**
- ومما سبق نوصي بمجموعة من المقترنات والتوصيات من أهمها ما يلي:
- أن تتضمن القوانين الصادرة في مجال التربية الخاصة مفهوم وأهمية وأهداف أساليب الإشراف التربوي و مجالاته في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة
 - أن تقوم الإدارة العامة للتربية الخاصة باختيار المشرفين التربويين طبقاً لمعايير علمية وفنية.
 - أن تهتم الإدارة العامة للتربية الخاصة بالبعثات الداخلية لإعداد معلمي ذوي الاحتياجات الخاصة حتى يصبح المعلم أكثر قدرة ومهارة للتعامل مع هذه الطالب.
 - يجب أن يقوم المشرف التربوي بتفويض بعض من الأعمال والمسؤوليات للعاملين.

- على المشرف التربوي تيسير عملية الاتصال بين المعلمين والرؤساء.
- اشتراك المشرف التربوي مع إدارة المدرسة في تزويد المدرسة بالأجهزة والوسائل التعليمية والبرامج الخاصة بمنطقة الإعاقات.
- إتاحة الفرصة للمعلمين لتبادل زيارات الأقران بالصفوف الدراسية.
- إتاحة الفرصة للمعلمين المتميزين للالتحاق بالدورات التدريبية وذلك لصقل مهاراتهم في الإدارة والإشراف.
- إطلاع المعلم على نتائج التقويم حتى يطلع على نواحي القوة والتركيز عليها، ومعرفة نواحي القصور والضعف لتنزيلها والعمل على إزالتها في المرات القادمة.
- التخفيف من أعباء المشرف التربوي بتقديم بعض الأعمال وتوكيل آخرين بها.
- يجتمع المشرف التربوي بالمعلمين الخاضعين لإشرافه ويتداوِل معهم أهم المشكلات التي تعوقهم عن عملهم ويقترح معهم أيضاً ما هي أفضل الحلول لحل مشاكلهم.
- أن يقوم المشرف التربوي بتشجيع المعلم للقيام بالبحث وتجربة الأفكار الجديدة والمفيدة وخصوصاً في كل جديد في مجال الإعاقة للتدريس لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تقوية العلاقات الإنسانية بين المشرف التربوي والمعلم من خلال الإكثار من الاجتماعات، واللقاءات الدورية والندوات، والعمل المشترك بينهما.
- أن يتمتع المشرف بالقيادة والحرز وأن يكون متزناً انسانياً ويمتلك مهارات الإبداع والابتكار ولديه خبرة واسعة وذاكرة قوية يستطيع تذكر التوجيهات والإرشادات المقدمة لكل معلم ومستوى التلاميذ.
- إنشاء فصول للتربية الخاصة في المناطق المحرومة من هذه الخدمات لرعاية طلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- إبراز دور مديرى مؤسسات ذوى الاحتياجات الخاصة في الإشراف التربوي والتأكيد المستمر على أنه مسئول عن التعليم داخل المؤسسة.

توصيات عامة ومن أهمها:

- اعتبار الحاجات الإشرافية التي أظفرت عنها نتائج البحث منطقات أساسية لتوفير برنامج فعال لعمل المشرفين التربويين وكأساس لخطيط بعض برامج الإصلاح والتطوير في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الأخذ بنظام المعلم الاستشاري Consultant Teacher المطبق في كثير من الدول المتقدمة، على أن يكون متفرغاً لمساعدة زملائه بالمؤسسة في تلبية بعض من احتياجاتهم المهنية والأكاديمية.
- إنشاء فصول للتربية الخاصة في المناطق المحرومة من هذه الخدمات لرعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- سيادة مبدأ "التربية للجميع" والذي يقوم على استصدار العديد من التشريعات التي تحكم العمل في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتؤدي إلى تطويرها.
- مد فترة البعثات الداخلية لتصل إلى عامين بدلاً من عام واحد، وفتح الباب أمام زيادة أعداد المقبولين في تلك البعثات.
- إبراز دور مديرى مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة في الإشراف التربوي والتأكيد المستمر على أنه مسئول عن التعليم داخل المؤسسة التي يقوم بإدارتها وبالتالي يجب أن تتاح له الفرصة للتعامل مع المشرف التربوي في إنجاز المهام الإشرافية داخل المؤسسة.

بحوث مقترحة

وفي إطار ذلك تقترح الباحثة مجموعة من البحوث والمواضيعات التي يمكن دراستها مستقبلاً من قبل الباحثين المعنيين بمجال الإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنها:

١. دراسة تقويمية لدور الجامعات في تدريب المشرفين التربويين في التربية الخاصة.

٢. تصور مقترح لبرنامج تدريبي لتطوير مهارات صنع القرار لدى المشرفين التربويين في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
٣. دراسة لبيان الكفايات المطلوبة للإشراف التربوي في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤. دراسة تقويمية دور الإدارة العامة للتربية الخاصة في تعزيز مجالات التربية الخاصة.